

ضمان مستقبل السكان أكبر التحديات أمام المدن العربية

التخطيط العمراني للمناطق الحضرية يعمق الفجوات الاقتصادية في المجتمعات



مدن أفقر من سكانها



أي طعم للحياة في العشوائيات

تواجه المدن العربية تحديات كبيرة بسبب التحول الديموغرافي والانتكاس السكاني، الذي لم يرافقه تغيير في فلسفة تصاميم البنايات والأرصدة والخدمات، ومن غير المستبعد أن يشهد المستقبل القريب أزمت أكثر تعقيدا، إذ لم تضع الحكومات مشكلات التحضر وتغيير المناخ ومخاطر الكوارث والأوبئة في مقدمة أولوياتها.



يمنية حمدي

صحافية تونسية

مقيمة في لندن

احتلت المدن العربية لعقود طويلة مراكز متقدمة على الصعيد الثقافي والعمراني والنمو الاقتصادي، لكنها تواجه اليوم الكثير من التحديات والأزمات التي غيرت شكلها وهويتها، وأثرت على جودة حياة المواطنين، وأفقدتها مكانتها الحقيقية في المجتمع الدولي.

وسلط تفشي وباء كورونا الضوء على مشكلات المدن، التي لم تعد آمنة وقابلة للعيش، كما كشف عن التفاوتات الاجتماعية والمكانية داخل المدن، والمعاناة التي تتحملها الأحياء الضيقة والمزحمة التي تقطنها الطبقة العاملة والفقرية، سواء بسبب الإصابات أو فقدان سبل كسب الرزق.

ويبدو أن إعادة النظر في مساحات المدن العربية وتصميمها وتوزيعها المكاني، ويشمل ذلك الأرصدة والمنتجات والمساحات المفتوحة، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل المكتبات والمرکز المجتمعية، أمر على جانب كبير من الأهمية من أجل التصدي للتحديات التي تفرجها سرعة التحضر وزيادة السكان وتغيير المناخ ومخاطر الكوارث، وحتى تصحيح المسار وتحسين النمو الاقتصادي والرخاء الاجتماعي والاستدامة البيئية.

مواكبة للعصر

تشكل تهيئة مدن تركز على تلبية احتياجات سكانها نشاطا اقتصاديا ثريا في الكثير من دول العالم، التي يحرص المسؤولون فيها على وضع استراتيجيات جديدة ومواكبة للعصر على صعيد نمط الحياة.

ففي دول شمال أوروبا على سبيل المثال أصبح المهندسون والمخطون العمرانيون والمسؤولون البلديون يحرصون في مقدمة أولوياتهم مدى ملائمة المدينة للعيش واستدامتها بيئيا وسهولة الحركة والتنقل فيها وتمكين المواطنين، وهذه المبادئ تتجلى في المدن ذات الخضراء الشاسعة والمساحات العامة المضيئة وشبكات النقل القوية ووفرة المرافق العامة التي يسهل على الأطفال والمسنين استخدامها.

ولفت نجاح نموذج التخطيط العمراني في دول شمال أوروبا، الأناظر إلى هذه المنطقة، فوفقا لدراسات أجرتها شركة "ميرسر" للاستشارات العالمية، فإنه في عام 2019، حلت كل من عاصمة الدنمارك "كوبنهاغن" وعاصمة السويد "ستوكهولم" وعاصمة النرويج "أوسلو" وعاصمة فنلندا "هلسنكي" ضمن أفضل 25 مدينة من حيث جودة المعيشة.

ووفقا لوحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلس الإيكونست، كمنت ستوكهولم في المرتبة الثانية من حيث الحفاظ على البيئة في مؤشر "إركاديس" للمدن المستدامة، بينما حلت كوبنهاغن في المرتبة التاسعة في مؤشر أكثر المدن ملائمة للعيش.

تريف المدينة

لكن هذا النمط من المدن يبدو بعيد المنال على معظم سكان المدن العربية، التي لم تعد أساليب تخطيطها العمراني تتناسب مع احتياجات سكانها ومتطلباتهم.

وأشار تقرير سابق للأمم المتحدة إلى أن التحديات التي ظلت تواجه البنى الأساسية الحضرية في المدن العربية على مدار السنوات الماضية، ناتجة عن عدد من العوامل منها، انتشار التحضر، الذي أدى بدوره إلى زيادة الأحياء والمساكن العشوائية والمناطق الفقيرة

على أطراف المدن، وساهم في ارتفاع الطلب على الخدمات وزيادة تكاليف المساكن، مع ارتباط ذلك بالتوسع غير المدروس للمدن، إضافة إلى سوء الإدارة التنفيذية، وضيق المساحات العامة، وإجهاد البنية الأساسية، واتساع الفارق بين المدن والأرياف.

وقد فضل عن ذلك، فإن أساليب التخطيط العمراني التي تجاوزها الزمن، قد أصبحت غير ملائمة للعيش، وزادت في تفاقمها تأثيرات المناخ، وتدهور خدمات الإمداد بالمياه الصالحة للشرب، وإدارة مياه الصرف الصحي، وتوليد الطاقة الكهربائية، وإدارة مياه العواصف ووسائل الحماية من الفيضانات. وبرغم أن بعض هذه التحديات ليست بالجديدة، لكنها أصبحت أكثر خطورة، جرّاء النمو السكاني الذي لم يساير تحسّن متوازن في القدرة المالية والمؤسسية على إدارة خدمات المرافق الأساسية للمدن.

أسوأ مكان للعيش

على مدار العقدين الأخيرين، ارتفعت معدلات الهجرة من الأرياف إلى المدن العربية الكبرى بحثا عن فرص والخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية، وأصبحت بعض المدن أكثر اكتظاظا بالسكان، فيما تعيش نسبة كبيرة منهم في أحياء فقيرة ومناطق عشوائية، تتسم بمحدودية الفضاء العام ونقص الخدمات الصحية.

وحسب البيانات الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كشفت الإحصاءات أن عدد سكان العالم العربي سيصل إلى 500 مليون نسمة بحلول عام 2050، بعد أن وصل عدد السكان إلى 340 مليون نسمة عام 2013، وبمعدل نمو 2.4 في المئة، وستبلغ نسبة من يعيشون في المناطق الحضرية من السكان 66 في المئة.

وأكد طارق بالحاج محمد الباحث التونسي في علم الاجتماع في تصريح لـ"العرب" أن الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن أدت إلى الاختلال الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي، وساهمت في الاكتظاظ السكاني في المدن الكبرى واختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية المتوفرة والمتاحة وحاجيات السكان، وظهور أنشطة اقتصادية موازية وهشة ومضرة بالاقتصاد وبنم يمارسها، كالسرقة والتسول والدعارة أو الانخراط في شبكات الجريمة المنظمة وحتى الشبكات الإرهابية.

وشدد بالحاج محمد على أن الهجرة الداخلية ساهمت أيضا في تريف المدن لما طرأ عليها من ممارسات وسلوكيات تتعارض مع الحياة المدنية والحضرية، وخلقت نوعا من التمييز بين السكان الأصليين للمدن والوافدين الجدد وعقّق الشرخ الاجتماعي، لتصبح المدينة عبارة عن كتونات غير متجانسة وحتى متنافرة ومتصارعة.

وبرغم أن المدن تسهم في تشكيل الكثير من جوانب حياة سكانها، فهي المكان الذي يتفاعلون فيه مع بعضهم البعض، كما تمثل طريقة تصميمها حجر الأساس في كيفية تطور العلاقات الاجتماعية، إلا أن مجموعة كبيرة من المدن العربية لم تعد أماكن مثالية للسكن.

وبحسب التقرير السنوي لعام 2019 الذي أعدته "إكونوميست إنتلجنس يونيت"، التابعة للمجلة البريطانية الأسبوعية "ذي إكونوميست"، تبوت العاصمة السورية دمشق وبعدها ثلاث مراتب العاصمة الليبية طرابلس جديدا كاسوأ مكان للعيش.

وفي ظل النمو السكاني والتوسع العمراني السريع ونقص وتداعي ركائز الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، اثرت مخاوف عديدة حول مستقبل المدن العربية وما ستواجهه من تحديات ومخاطر جديدة غير مسبوقة.

انفراط عقد المجتمع

يعد التفاوت في توزيع الثروات والمشاركة السياسية والمركزية في اتخاذ القرارات من أهم العوامل التي تؤدي إلى انفراط عقد المجتمع وتمزقه، وفوق ذلك، تعوق قدرة أفراده على الاستجابة للمشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

وحذر البنك الدولي من تفاقم الكثافة السكانية في المدن والأحياء العشوائية وطالت تحدياته مدنا عربية، من بينها القاهرة التي تعد من أكثر المدن العربية كثافة سكانية بنحو 50 ألف مواطن في الكيلومتر المربع، تليها الرياض، ثم بغداد، ورابعا تحل الخرطوم.

ودعا البنك الدولي الحكومات إلى إصلاح خلل الجغرافيا الاقتصادية، والتفاوتات الاجتماعية والمكانية داخل المدن التي اتسعت هويتها بشكل غير مسبق.

وتشير دراسات إحصائية عن مجتمعات سابقة إلى أن العنف السياسي يربط الزيادة السكانية والمساواة، وكلما زاد عدد السكان، فاق المعروض من العمالة معدل الطلب عليها، وتراجعت أجور العمال وبالتالي ازداد الأترياء نراء والفقراء فقرا. وهذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى تفكك المجتمع وظهور الاضطرابات السياسية.

وكانت دمشق قبل الأحداث التي عصفت بسوريا عام 2011، من بين أكثر المدن استقطابا للزائرين لما فيها من درجة اطمئنان وخدمات جيدة، لكن الحرب المتواصلة في البلاد سلبت منها ذلك ولم تعد تطاق حتى لسكانها. وتعيش العاصمة الليبية طرابلس أسوأ سنوات في تاريخها بسبب سيطرة الميليشيات على مقاليد الحياة فيها وانعدام الخدمات وضعف الحكومة فيها واستمرار القتال بين الفصائل السياسية.

أما العاصمة العراقية بغداد فقد تبنوا المرتبة الأخيرة في أغلب التصنيفات كاسوأ مكان للعيش في العالم ولم تقدم عليها سوى العاصمة الصومالية مقديشو في ذيل التصنيف، إلا أن التصنيف الجديد لم يشر إليها.

وعادة ما تصنف العواصم العالمية وفق درجة الرفاهية فيها والخدمات المقدمة وعلاقة السكان مع الحكومة ودرجة الاطمئنان. وتقيّم سنويا 140 مدينة على سلم من مئة نقطة استنادا إلى سلسلة من المؤشرات منها مستوى المعيشة والجريمة وشبكات النقل العام وإمكانية الحصول على التعليم والخدمات الطبية والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وفي ظل النمو السكاني والتوسع العمراني السريع ونقص وتداعي ركائز الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، اثرت مخاوف عديدة حول مستقبل المدن العربية وما ستواجهه من تحديات ومخاطر جديدة غير مسبوقة.

تلبية احتياجات السكان

اعتبر مهندس الاتصالات التونسي محمد العقوبي أن التخطيط العمراني للمدن العربية لن يكون قادرا على الصمود في وجه الأوبئة والكوارث الطبيعية، أو يلبي احتياجات السكان، ويواكب النمو السكاني السريع.

ولاحظ العقوبي أن العواصم العربية قد أصبحت تجتذب المزيد من السكان بسبب مركزية الخدمات، وللتغلب على ذلك أكد على أهمية التوزيع العادل للثروات والخدمات على مستوى الجهات وتحسين الأمن والرعاية الصحية ووسائل النقل في المناطق الفقيرة.

وفوه العقوبي إلى ضرورة أن يراعي مسؤولو البلديات ومخططو المدن مصلحة جميع السكان دون إقصاء أو تهيمش لأي فئة من فئات المجتمع، لكنه لا يعتقد أن الحكومات العربية تحرص بالفعل على مصلحة جميع مواطنيها.

وأشار إلى أن الحياة اليومية للسكان في المدن العربية ظلت مختلفة ومتراجعة مقارنة بالتطور التكنولوجي والصناعي الذي تشهده المدن في الدول الغربية.

ويرى أن انعدام المساكن منخفضة التكلفة في الدول العربية، واكتظاظ بعض المدن الكبرى، أديا إلى خلق فجوات بين طبقات المجتمع، إثر نزوح أصحاب الدخل المنخفضة إلى أطراف المدن وانتقال أبناء الطبقة المتوسطة إلى وسطها، وتفاقت تحديات احتواء جميع المواطنين بسبب تدفق عدد كبير من سكان المناطق المهمشة اقتصاديا نحو المدن.

وقال العقوبي "للاسف، لم يتدرب المهندسون المدنيون في الدول العربية على التعامل مع التغيرات المناخية

أحياء كالأموات

في الدورات التعليمية في الجامعات وكذلك الحال بالنسبة للمسؤولين على التخطيط في المجالس المحلية للمدن، ومديري الأحياء، ولا أعتقد أن أحدا منهم لديه دراية موسعة حول هذا الأمر".



طارق بالحاج محمد

الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن أدت إلى الاختلال الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي

وأضاف "إننا لا نحسج إلى إعادة بناء المدن العربية من جديد لتصبح قادرة على مواجهة جميع هذه التحديات، بقدر ما نحسج إلى إجراء بعض التعديلات والاستراتيجيات التي تراعي مصلحة جميع المواطنين وظروفهم الاجتماعية وتحد من الضغط على المدن التي تتوفر فيها الأنشطة الاقتصادية والتجارية".

وبدأت بالفعل بعض المدن العربية في تطبيق بعض الأفكار المبتكرة لمعالجة المشكلات الحالية للنمو السكاني وتلبية الاحتياجات المتزايدة لمواطنيها، وذلك عبر الاستفادة من التطورات التقنية المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة.

وتشير التوقعات إلى أن حجم سوق تقنيات المدن الذكية العالمي سيصل إلى 1.7 تريليون دولار بحلول العام 2023، ومع ذلك لا تزال معظم الدول العربية عاجزة عن مواكبة التوجه العالمي في هذا المجال، بسبب ما تعانيه من مشكلات اجتماعية وأزمات اقتصادية وسياسية.

وفي نهاية المطاف، يمكن الإقرار بأن تخطيط مدينة على شاكلة جعلها ملائمة لجميع السكان، أمر ليس باليسير على الإطلاق، ولكن حياة المدن في القرن الحادي والعشرين أصبحت تفرض متطلبات معيشية تختلف عن المدن التقليدية، ومن المهم التفكير في تصميم مدن مستدامة وذكية لتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي والمساواة بين الجنسين وغير ذلك من الأهداف التي تجعل المدينة أكثر من مهج للنوم.